لاءات المجلس السياسي والحكومة

«السياسي»: إحاطة ولد الشيخ استمرار في انحيازه إلى العدوان ومرتزقتهم

■ الحكومة تتمسك بتشكيل لجنة تحقيق دولية ■ قرار مجلس حقوق الإنسان خيَّب آمال المنظمات الدولية

اتخذ المجلس السياسي والحكومة -الأربعاء الماضي- مواقف معلنة تُعد الأولى من نوعها تجاه المبعوث الدولي الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ عقب احاطته التي قدمها الى مجلس الأمن في اجتماعه المنعقد الثلاثاء الماضي.. واعتبر المجلس ما جاء في الاحاطة تأكيد لانحياز ولد الشيخ مع العدوان، اضافة الى أن حكومة الانقاذ اصدرت في ذات اليوم بياناً حول قرار مجلس حقوق الإنسان، وجددت مطالبتها بتشكيل لجنة دولية مستقلة بشأن حقوق الإنسان في اليمن، ورفض التعامل مع لجنة الفار هادي.

وبهذا الشأن أكد المجلس السياسي الأعلى في اجتماعه -الأربعاء- في العاصمة صنعاء برئاسة صالح الصماد رئيس المجلس أن الحل السياسي في اليمن لابد أن يكون شاملاً وغير مجزأ.

وأوضح المجلس السياسي الأعلى أن إحاطة ولد الشيخ المقدمة -يوم الثلاثاء- لمجلس الأمن لم تأتِ بجديد.. مشيراً إلى الموقف الثابت للجمهورية اليمنية تجاه ولد الشيخ وإحاطاته التي تعد استمراراً للانحياز الذي تميز به خلال فترة عمله إلى جانب العدوان ومرتزقتهم.

وبحسب مراقبين سياسيين فإن موقف المجلس السياسي جاء بمثابة تحديد واضح لموقف اليمن من المبعوث الدولي، وأنه اصبح غير مقبول التعامل معه.. وأوضح المراقبون السياسيون أن هذه الرسالة موجهة الى الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعدم رغبة اليمن التعامل مع ولد الشيخ، الأمر الذي يعني إنهاء مهمته في اليمن بشكل صريح لاسيما وقد أوضح المجلس السياسي علناً وبشكل رسمي انحياز ولد الشيخ الى جانب العدوان، وأن عمله لم يعد محايداً ولا يبذل مساعيه لحل الأزمة اليمنية سلمياً.. وتوقع المراقبون أن تواجه التسوية السياسية اليمنية فصلاً جديداً من الجمود يضاف الى العام الذي انقضى دون استئناف للعملية السياسية المتمثلة بحوار الأطراف اليمنية.

مشيرين الى أن الخيار العسكري سيظل الخيار المفروض الى أن تحدث تغيرات في الوساطة الدولية أو متغيرات على المواجهات العسكرية في الميدان، لافتين الى أن هذا الخيار لم يعد في صالح دول تحالف العدوان.

وأكد المراقبون أن صنعاء اتخذت قرارها تجاه ولد الشيخ ولا يمكن أن تتراجع عنه خاصة وقد ضاقت ذرعاً من المواقف المنحازة للعدوان من قبل المبعوث الدولي.

من جهة ثانية جددت حكومة الإنقاذ الوطني مطالبتها بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في أوضاع حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية.

وأكدت الحكومة في بيان لها -الأربعاء- تمسكها بهذا المطلب باعتبار أنه لا بديل عن هذه اللجنة إن أراد المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان حقاً القيام بواجباته ومسؤولياته في الجانبين الحقوقي والإنساني.

وجاء في البيان: تابعنا في حكومة الإنقاذ الوطني ومعنا كافة أبناء الشعب اليمني والمجتمع الدولي الإنساني الحوارات التفاعلية بشأن مناقشة أوضاع حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية على هامش فعالية الدورة الاعتيادية الـ(36) لمجلس حقوق الإنسان التي عُقدت خلال الفترة من 11 سبتمبر حتى 29 سبتمبر 2017م، والتي شهدت تحركات مشبوهة وممارسة الضغوط والابتزازات من قبل دول التحالف بقيادة السعودية على بعض الدول في مجلس حقوق الإنسان لتغيير مواقفها، والتي أدت في النهاية إلى انحراف مسار هذه الحوارات والمناقشات بعيداً عن الاتجاه الصحيح.

وفي الوقت الذي كنا ومعنا المجتمع الدولي الإنساني والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية نتوقع أن يتضمن قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان والجرائم الإنسانية التي ارتكبها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية في الجمهورية اليمنية تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في كافة الجرائم والانتهاكات التي تم ارتكابها في الجمهورية اليمنية منذ الـ26 من مارس 2015م وحتى وقت صدور القرار، إلا أننا فوجئنا وأُصبنا بخيبة أمل جراء فشل مجلس حقوق الإنسان وللعام الثالث على التوالي في تشكيل اللجنة الدولية المستقلة، الأمر الذي أثبت مسألة تسييس قضية حقوق الإنسان في اليمن، متجاهلاً تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبيانات مفوضها السامي، ومطالبات الأمين العام للأمم المتحدة التي أكدت على ضرورة تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في كافة الجرائم والانتهاكات التي أُرتكبت في اليمن منذ الـ26 من مارس 2015م وحتى تاريخ صدور قرار مجلس حقوق الإنسان.

وأعربت الحكومة عن أسفها الشديد واستيائها من القرار الذي تضمن جملة من المغالطات والتضليلات التي لا تمت للحقيقة بصلة، ومن عدم تمكن مجلس حقوق الإنسان من الفصل بين الجوانب الإنسانية والحقوقية المعني بها أساساً، وبين الجوانب السياسية التي تخوض فيها بعض الدول بهدف ابتزاز مملكة آل سعود واستدرار الأموال الباهظة ثمناً لمواقفها السياسية وعلى حساب دماء الشعب اليمني، وكذلك على عدم قدرة المجلس على النأي بنفسه عن شبهة الانجرار وراء التوجهات غير الأخلاقية وغير الإنسانية التي من شأنها التغطية على جرائم العدوان والتي تُمثل انتهاكاً يومياً، حتى بعد صدور هذا القرار قامت دول تحالف العدوان بارتكاب مجازر بحق المدنيين من النساء والأطفال متجاهلة القوانين الدولية والمبادئ الإنسانية العالمية.

كما أعربت الحكومة عن استيائها الشديد لاستمرار مجلس حقوق الإنسان في التعامل مع ما تُسمى باللجنة الوطنية التي شكلها الرئيس المنتهية ولايته هادي، نظراً لعدم شرعيتها، وعدم حياديتها ومصداقيتها وقدرتها على التحقيق المستقل والنزيه والعادل، استناداً لما جاء في تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ناهيك عن تبعيتها لدول تحالف العدوان.. وقد فوجئنا بتجديد الدعم لهذه اللجنة، وهذا ما يتيح للمجرم فرصة لطمس معالم جريمته وإخفائها.

وجددت الحكومة التأكيد على عدم اعترافها بما يُسمى (اللجنة الوطنية) وأي جهة أخرى لها علاقة بهذه اللجنة، ونؤكد رفضنا المطلق التعامل معها، كون من قام بتشكيلها هو المتهم الرئيس بارتكاب الجرائم والانتهاكات.. ودعت مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الى عدم التعامل معها استناداً إلى ما ورد في تقاريرها السابقة التي أكدت عدم حياديتها ومصداقيتها وعدم قدرتها على التحقيق المستقل.

وقالت: إننا في الجمهورية اليمنية نكرر مطالبتنا بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في أوضاع حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية، ومتمسكون بهذا المطلب ونؤكد أن لا بديل عن هذه اللجنة إن أراد المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان حقاً القيام بواجباته ومسؤولياته في الجانبين الحقوقي والإنساني.. كما أكدت أن الجمهورية اليمنية تُرحب بأي جهد أو تحرك دولي من شأنه إجراء تحقيق مستقل وشفاف للكشف عن كافة الجرائم ومرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم الدولية المختصة، وبما يضمن عدم إفلاتهم من المساءلة والعقاب، وأوضحت أن معيار حكمنا وتعاملنا في الجمهورية اليمنية مع هذه الجهود والآليات هو معيار الخبرة والكفاءة والنزاهة والحيادية والاستقلالية، وعلى أن تكون المرجعية الأساسية لأي آلية بهذا الخصوص هو القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وكل الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

معسكر الملصي يحتفل بتخرُّج دفعة جديدة لرفد جبهات القتال

احتفل معسكر الشهيد حسن الملصي -الخميس- بتخرج أبطال الكتيبة الثانية ضمن الدفعة الثالثة عشرة من المقاتلين الذين انطلقوا لرفد جبهات الشرف دفاعاً عن الوطن ومواجهة العدوان السعودي الهمجي.. وقد أُطلق على الكتيبة تسمية دفعة "سلّم نفسك يا سعودي أنت محاصر".

وأكد قائد معسكر الشهيد الملصي العقيد خالد شطير، أن المجموعة المتخرجة الثانية ستلحق الأولى والتي توجهت إلى جبهة الساحل الغربي.

مشيراً إلى أن ثمة مجموعة ثالثة يجري الإعداد لتدريبهم وإلحاقهم بزملائهم في جبهات القتال إلى جانب الجيش اليمني واللجان الشعبية، استمراراً لرفد الجبهات بمقاتلين محترفين بحسب توجيهات رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام الزعيم علي عبدالله صالح، وبدعم العميد الركن طارق محمد عبدالله صالح.

ونفذت الكتيبة المتخرجة وبكفاءة عالية مناورة قتالية بالذخيرة الحية وبأسلحة خفيفة ومتوسطة، تضمنت قنص الأهداف وقصف التجمعات وإصابتها بصورة مباشرة استعداداً لمواجهة العدوان ومرتزقته في جبهات الشرف والبطولة والدفاع عن الوطن.

كما تدرب الخريجون على تنفيذ الاقتحامات بإسناد من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، والتعامل مع الظروف الصعبة التي قد يواجهها المقاتل في المعركة.

هذا وتلقى المتدربون إلى جانب التدريبات الميدانية المكثفة، إعداداً معنوياً حيث تلقوا محاضرات لشحذ همم المقاتلين ورفع معنوياتهم.

وعاهد الخريجون الله ثم الوطن بالتضحية بالغالي والنفيس لدحر الغزاة ومرتزقتهم من كل شبر من الوطن.

يدرّب آلافاً من عناصره في اليمن

السعودي «أبو عامر الحربي» يتزعم داعش ودخل البيضاء برفقة 700 إرهابي من سوريا وأفغانستان ومصر والسعودية

خبر للأنباء - وليد العمري :

نشر فرع تنظيم (داعش) في ما يسمى بولاية البيضاء في اليمن، ألبوماً مصوراً لتخرج دفعة جديدة للمئات من مقاتليه، في معسكر خاص بالتنظيم في منطقة "قيفة" بمحافظة البيضاء.

يأتي ذلك بالتزامن مع وصول مقاتلين من جنسيات أجنبية عدة إلى محافظة البيضاء، عبر محافظة أبين، وتمدد التنظيم الإرهابي وتوسعت خارطة تواجده بصورة لافتة مؤخراً.

وبث تنظيم داعش، الاثنين 9 أكتوبر 2017م ألبوماً مصوراً في موقع وكالة الانباء الإسلامية " الصوارم" التابعة للتنظيم، تظهر تدريبات عسكرية للمئات من عناصره فيما أطلق عليه مسمى معسكر"الشيخ أبي محمد العدناني" المتحدث الرسمي لـ"داعش" دولة الخلافة في الشرق الأوسط والملقب بـ"منجنيق داعش"، والذي قُتل في شهر أغسطس 2016م جراء ضربة في ريف حلب السورية خلال تواجده في مناطق الاشتباكات الدائرة بين عناصر التنظيم وفصائل مسلحة أخرى.

وتظهر الصور التي بثها موقع التنظيم الالكتروني المئات من عناصر التنظيم الملثمين بالأقنعة خلال تدريبات ميدانية وقتالية متنوعة انتهت بتخرج دفعة أطلق عليه اسم دفعة "الشيخ أبي بلال الحربي".

وتوضح الصور عناصر تنظيم داعش وهم يمارسون التدريبات الجسدية ومن ذلك التسلق والقنص والرماية بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والرشاشة وعلى مختلف التضاريس في ملعب ترابي محاط بالجبال والأشجار والتي تكشف اكتساب مقاتليه مهارات عسكرية مختلفة.

كما توضح الصور وجود العشرات من مقاتلي "داعش" يرتدون زياً عسكرياً شبيهاً بالزي الافغاني ومتطابقاً لكل مقاتليه أثناء التدريبات القتالية واقتنائهم قناصات وأسلحة حديثة.

وكان تنظيم داعش - فيما تسمى بولاية البيضاء بث أول تقرير مصور له من ذات المعسكر للعشرات من عناصره اثناء تدريب المقاتلين الانتحاريين (الانغماسيين) في اواخر العام الماضي.

وذكر مفوض الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب جيليس دي كيرشوف في تصريحات لصحيفة "فيلت" الالمانية أن هناك حالياً نحو 2500 أوروبي يقاتلون في صفوف تنظيم "داعش" في سوريا والعراق بعضهم ينتقلون إلى مناطق أزمات أخرى مثل الصومال أو اليمن، متوقعاً عدم عودة الكثير منهم إلى أوروبا.

وانفردت وكالة "خبر" في وقت سابق، بنشر معلومات من مصادر قبلية وسكان محليين عن وصول عناصر أجنبية من تنظيم "داعش"، إلى منطقة قبلية تتوسط محافظتي مأرب والبيضاء.

في وقت ذكرت فيه مصادر أمنية رفيعة، بحسب وكالة "خبر"، ان تنظيم داعش وسع تمدده في الآونة الأخيرة، في مناطق يكلا والنقعة والعرار وعقبة زعج بالبيضاء.. ولفتت المصادر إلى وصول المزيد من المسلحين المتشددين الأجانب مع اسرهم الى البيضاء، والذين يتدفقون إلى اليمن عبر البحر العربي، وصولاً إلى سواحل محافظة أبين.

في حين أكدت مصادر أمنية واستخباراتية رفيعة المستوى بحسب المصدر، أن أبرز معسكرات مقاتلي داعش في اليمن، يقع في منطقة (ولد ربيع) الرابطة بين محافظتي البيضاء ومأرب، وهو محاذٍ لمعسكر خاص بتنظيم القاعدة في منطقة يكلا.

داعش ينشط تحت مظلة تحالف العدوان وجماعة «الاخوان»

استغل ضعف الأطراف المتصارعة ليصبح الأقوى في الشرق الأوسط

وبجانب المعسكر المنشأ في المناطق المتاخمة لمحافظة مأرب من اتجاه الشرق، فتح تنظيم داعش معسكراً آخر باتجاه الجنوب، وهو يحاذي محافظتي شبوة وأبين، في حين تمتد سيطرة عناصر تنظيم القاعدة من الجزء الغربي من منطقة يكلا وصولاً إلى قرب مدينة رداع مركز المحافظة.

ويتزعم مقاتلي "داعش" في تلك المناطق عنصر سعودي يكنى "أبو عامر الحربي"، ووصل إلى المكان برفقة ما يزيد عن 700 مقاتل متشدد، يحمل غالبيتهم الجنسيات المصرية والسورية والسعودية والأفغانية.

وكان تنظيم (داعش) اصدر في وقت سابق ألبوم صور يوثق ويستعرض مشاركة عناصره رسمياً في المعارك، ضد وحدات الجيش اليمني واللجان الشعبية في احدى مناطق "قيفة" بمحافظة البيضاء، بعد أن ظلت عناصره تتخفى خلف عباءة ما تسمى "المقاومة الشعبية"، الموالية لحكومة الفار هادي وجماعة الإخوان في اليمن.

وعكس إعلان التنظيم الانخراط في العمليات القتالية المناهضة لقوات الجيش اليمني واللجان الشعبية، تطوراً خطيراً في مسار تواجده بمحافظة البيضاء، حيث اقتصر نشاط "داعش" العلني، خلال العامين الماضيين، على تدريبات قتالية في معسكرات تدريب سرية يوثقها بتسجيلات مصورة كان آخرها تسجيل مصور رقم (1) يوثق تدريبات ميدانية لعناصره في إحدى مناطق محافظة البيضاء نهاية مارس الفائت في معسكر أطلق عليه اسم "الشيخ أبي محمد الفرقان".

ويرى مراقبون أن استمرار الحرب التي يشنها تحالف العدوان بقيادة السعودية على اليمن، مكن داعش من العمل بهدوء وأريحية بعد إنشاء معسكرات خاصة للآلاف من مقاتليه وضاعف قوته وعدم تعرضه لأي غارات بعكس ما تعرض له "القاعدة" من الطائرات بدون طيار الامريكية من حين الى آخر.

وحذر المراقبون من استعداد تنظيم داعش لشن هجمات مباغتة على مدن يمنية، مستغلاً استنزاف وضعف طرفي الصراع في الداخل بسبب الحرب المتواصلة والضربات الجوية منذ 3 سنوات- كما حدث في اجتياح مدينة الموصل في العراق.

وكانت تقارير صحفية دولية -من ضمنها تحليل أجرته مجموعة الأزمات الدولية مؤخراً- قال: إن الحرب في اليمن مكنت المتطرفين من بناء قاعدة قوية في قلب الشرق الأوسط.